مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 323، جنيف، 12-27 آذار/ مارس 2015 **الوثيقة: GB.323/POL/6(&Corr.)**

قسم وضع السياسات
جزء التعاون التقني

POL

التاريخ: ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥
الأصل: انكليزي

البند السادس من جدول الأعمال

الآفاق الإقليمية بشأن التعاون الإنمائي: الدول العربية

غرض الوثيقة

مجلس الإدارة مدعو إلى الطلب من المكتب أن يوسع نطاق برنامج التعاون الإنمائي الخاص به في الدول العربية وأن يضع استراتيجية إقليمية لحشد الموارد تمشياً مع استراتيجية التعاون الإنمائي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ (الواجب مراجعتها في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥) (انظر مشروع القرار في الفقرة ٥١).

الهدف الاستراتيجي المعني: التنظيم والدعم والإدارة (النتيجة ١: استخدام جميع موارد منظمة العمل الدولية استخداماً فعالاً وناجعاً).

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: سيجري وضع اقتراح بشأن استراتيجية ترمي إلى حشد موارد التعاون الإنمائي لمنطقة الدول العربية.

الوحدة مصدر الوثيقة: المكتب الإقليمي للدول العربية.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.306/5، الوثيقة GB.306/TC/5، الوثيقة GB.313/POL/7، الوثيقة GB.316/POL/5، الوثيقة GB.316/POL/6، الوثيقة GB.316/POL/7، الوثيقة GB.317/POL/6، الوثيقة GB.317/POL/8، الوثيقة GB.319/POL/6، الوثيقة GB.319/POL/7، الوثيقة GB.320/INS/5/1، الوثيقة GB.320/INS/5/2، الوثيقة GB.320/POL/9، الوثيقة GB.322/POL/6، الوثيقة GB.322/POL/7(Rev.1)، الوثيقة GB.323/POL/5، مكتب العمل الدولي: *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام (ملحق)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، جنيف، ٢٠١٤.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

أولاً - المقدمة

١. منطقة الدول العربية تتسم بالتنوع وتشمل بلداناً ذات مستويات إنمائية مختلفة. ويقدم المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، الخدمات إلى ١١ دولة عضواً والأرض الفلسطينية المحتلة. ويشمل ذلك ثلاثة اقتصادات متدنية ومتوسطة الدخل (الجمهورية العربية السورية والأرض الفلسطينية المحتلة واليمن) وثلاثة اقتصادات ذات دخل متوسط أعلى (العراق والأردن ولبنان) وستة اقتصادات ذات دخل مرتفع (البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). ويقارب إجمالي عدد سكان المنطقة ١٥٢ مليون نسمة (بيانات الأمم المتحدة، ٢٠١٥).

٢. وتتلقى ستة بلدان وأقاليم عربية (العراق والأردن ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية واليمن) يشملها المكتب الإقليمي، مساعدة إنمائية رسمية. وغالبية هذه البلدان تعاني من أزمات أو خارجة من أزمات. والتعاون متعدد الأطراف في البلدان ذات الدخل المتوسط مثل العراق، مشروط أكثر فأكثر بإنشاء آليات تمويل مشترك مع الحكومة.

الجدول ١: اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية لدى البلدان المستفيدة منها في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨-٢٠١٣[١]

البلد	**صافي الإيرادات من المساعدة الإنمائية الرسمية** (بملايين دولارات الولايات المتحدة)					
	2008	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
العراق	9 884	2 791	2 192	1 908	1 301	1 541
الأردن	738	740	954	979	1 417	1 408
لبنان	1 070	580	448	474	710	626
الأرض الفلسطينية المحتلة	2 470	2 817	2 519	2 442	2 001	2 610
الجمهورية العربية السورية	157	208	135	335	1 672	3 627
اليمن	430	558	664	476	709	1 004

٣. وخلال السنوات القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الربيع العربي، عانت بلدان كثيرة في المنطقة من انعدام الاستقرار السياسي ومن اضطرابات ونزاعات اجتماعية لا تزال آثارها الإنمائية مستمرة حتى الآن. ومما لا شك فيه أنّ الأحداث التي شهدتها المنطقة تعود إلى طائفة واسعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتفضي إليها، مع ما لها من انعكاسات كبرى على سوق العمل. وقد خلفّ ذلك آثاره على طلبات الهيئات المكونة وبالتالي على التركيز على التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية.

٤. ويوفر الميثاق العالمي لفرص العمل وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، والعقد العربي للتشغيل (٢٠١٠-٢٠٢٠) إطاراً لتدخلات منظمة العمل الدولية في المنطقة. وتقدم استراتيجية منظمة العمل الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي جرى إطلاقها في عام ٢٠١١، الرؤية لاستجابة منظمة العمل الدولية المشتركة إزاء الانتفاضات العربية. وجرى تنقيح هذه الاستراتيجية في عام ٢٠١٣ لمراعاة الأولويات متوسطة الأجل للانتقال والإصلاح.[٢] وتشمل المجالات الرئيسية المحددة للتعاون الأقاليمي عمالة الشباب وتمكين المرأة والحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية والهجرة.

[١] البيانات مستقاة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

[٢] انظر:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---exrel/documents/genericdocument/wcms_176850.pdf.

٥. إن تعزيز وظائف أكثر وأفضل للنمو الشامل هو أحد مجالات الأهمية البالغة الثمانية في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتمشياً مع البرنامج والميزانية، ومراعاةً للمركز المحوري الذي تحتله العمالة والعمل اللائق في الانتفاضات العربية، كانت العمالة من أجل الاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي أيضاً أحد الأهداف الرئيسية المعرب عنها في استراتيجية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأحد الأهداف الرئيسية لمنظمة العمل الدولية في الدول العربية.

٦. ويشكل الحوار الاجتماعي أحد أكثر المجالات التي تعاني من نقص في المنطقة، وهو أمرٌ لطالما تجلى بقوة في مطالب الانتفاضات العربية. لكنّ الحوار الاجتماعي، حيثما وجد، لم يتصف كلياً بالطابع المؤسسي ولم يكن مستداماً بشكل كامل. وعلى الرغم من أنّ البلدان جميعها صدقت على كافة اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالحوار الاجتماعي والحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، أو على الأقل على البعض منها، فإن هناك مواطن عجز مهمة في التطبيق والإنفاذ. ولهذا، ما فتئت منظمة العمل الدولية تعمل على تعزيز الحوار الاجتماعي من خلال بناء قدرات منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، لكي تؤدي دوراً بارزاً في أي نموذج إنمائي جديد للمنطقة.

٧. وعلى خلفية الأزمة السورية وما لها من عواقب على المستوى الإنساني، شدد كل من البلدين المستقبلين للاجئين السوريين (لبنان والأردن) ومنظومة الأمم المتحدة على أهمية اعتماد نهج متكامل لمواجهة هذه الأزمة التي تبرز الترابط بين الدعم على المستويين الإنساني والإنمائي. غير أنّ الاهتمام العالمي بالأزمة السورية لم يقابله مستوى مماثل من الدعم من جانب شركاء التنمية سواء من داخل الجمهورية العربية السورية أو من البلدان المجاورة. وقد وضعت منظمة العمل الدولية استراتيجية خاصة بها في عام ٢٠١٣ من أجل التقليل إلى أقصى حد من الأثر السلبي المحتمل لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان. وتسترشد هذه الاستراتيجية بالتنمية، وهي موجهة نحو تعزيز قدرة اللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم على الصمود والاعتماد على النفس، وفي الوقت ذاته الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلدين.

٨. ويشكل الانخفاض الحاد الذي تشهده أسعار النفط في الوقت الراهن دينامية مالية جديدة تماماً بالنسبة إلى بلدان هذه المنطقة. وبلدان مجلس التعاون الخليجي، التي ما زال عليها أن تعتمد قطاعاً خاصاً أكثر توجهاً نحو النمو، هي أكثر تأثراً بأي تراجع في أسعار النفط، بالرغم من الاحتياطيات الكبيرة لديها. وعلى الأجلين المتوسط إلى البعيد، قد يدفع ذلك بتلك البلدان (مثل الكويت وعُمان) لتسريع وتيرة وضع السياسات الصناعية وإصلاحات سوق العمل. أما بالنسبة إلى البلدان غير المصدرة للنفط، فإنّ تدني أسعار النفط يزيل عبئاً عن نظم الدعم التي تكلفها الكثير ويمكن أن يوفر فرصة لتنفيذ إصلاح الدعم. وقد استهلت العديد من حكومات المنطقة إصلاح نُظم الدعم لديها، وعلى رأسها الأردن الذي ألغى جميع إعانات دعم النفط في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢.

ثانياً - اتجاهات التعاون الإنمائي في المنطقة، ٢٠٠٣-٢٠١٤[٣]

٩. خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٤، بلغ إجمالي الأموال من خارج الميزانية المعتمدة لمشاريع التعاون التقني (اعتمادات التعاون التقني من خارج الميزانية) في الدول العربية ٧٥,٩٦ مليون دولار (انظر الجدول ٢).

[٣] ينبغي اعتبار أي بيانات لعام ٢٠١٤ ترد في هذه الوثيقة على أنها أولية.

الجدول ٢: اعتمادات التعاون التقني من خارج الميزانية ومعدلات الإنجاز، ٢٠٠٣-٢٠١٤
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة، لا يشمل ذلك الحساب التكميلي للميزانية العادية)

الدول العربية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاعتمادات	261	4 325	1 562	2 282	8 823	13 427	9 533	7 714	8 222	6 695	4 115	9 004
معدل الإنجاز (٪)	55.5	55.6	49.2	48.1	46.5	39.5	64.7	78.6	66.5	78.0	80.1	87.1

١٠. وبين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٤، بلغ مجموع الإنفاق في مشاريع التعاون الإنمائي في الدول العربية قرابة ٦٠ مليون دولار. وازداد المبلغ السنوي لمصروفات التعاون التقني من خارج الميزانية قرابة خمسة أضعاف، من ١,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٦,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٤، محدثاً زيادة مطردة في مصروفات التعاون التقني من خارج الميزانية خلال العقد المنصرم. كما ارتفع معدل إنجاز المكتب الإقليمي للدول العربية خلال الفترة نفسها من مجرد ٥٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٨٧,١ في المائة في عام ٢٠١٤.

١١. ومع إنفاق ١٥,١٤ مليون دولار خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على موارد التعاون التقني من خارج الميزانية، يحتل المكتب الإقليمي المرتبة السابعة من حيث حجم المصروفات من أصل ٤٤ وحدة إدارية في الميدان. كما خصص المكتب مبلغاً إضافياً قدره ٤ ملايين دولار من الحساب التكميلي للميزانية العادية والميزانية العادية للتعاون التقني والميزانية العادية من أجل دعم تدخلات التعاون الإنمائي في المنطقة.

١٢. وكان مصدر الموارد من خارج الميزانية للتعاون الإنمائي في الدول العربية، الجهات المانحة الثنائية والصناديق الاستئمانية المباشرة والهيئات متعددة الأطراف والقطاع الخاص. وفي المتوسط، كانت الولايات المتحدة أكبر شريك إنمائي في المنطقة، إذ ساهمت في قرابة ٢٠ في المائة من إجمالي الأموال المدفوعة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤. واحتلت منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق الاستئمانية متعددة الشركاء والبرامج المشتركة، والمفوضية الأوروبية المرتبتين الثانية والثالثة، بمساهمة تقرب من ١٩ في المائة و١٣ في المائة على التوالي. ويظهر الملحق أول عشرة شركاء إنمائيين بالنسبة إلى الدول العربية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤.

١٣. وعلى الرغم من عدم ظهور ذلك بالقيم المالية، بدأ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث بالظهور منذ عهد قريب في المنطقة. كما جرى إطلاق وتنفيذ عدد من الشبكات وورش العمل والمبادرات بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث في الدوحة في عام ٢٠١٤ خلال المعرض العربي الإقليمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب للأمم المتحدة. وتشمل مجالات التركيز الواعدة عمالة الشباب والتعاونيات.

١٤. وتتكون الحافظة الحالية للتعاون التقني من خارج الميزانية في منظمة العمل الدولية (في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) من ٤٣ مشروعاً جارياً من مشاريع التعاون التقني من خارج الميزانية، تبلغ قيمتها الإجمالية ٢٢,٣ مليون دولار، مما يظهر تراجعاً من الحافظة الإجمالية للتعاون الإنمائي بحوالي ٤٠,٤٧ مليون دولار بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.[٤]

[٤] كان حجم الحافظة متقلباً بسبب إيقاف بعض المشاريع بنهاية العام. وفي عام ٢٠١٤، بلغ عدد المشاريع النشطة ٤٧ مشروعاً بحافظة إجمالية بلغت ٠٩١ ٢٤٦ ٣٥ دولاراً.

الشكل ١(أ): عدد المشاريع بحسب البلد والإقليم في ٢٠١٤

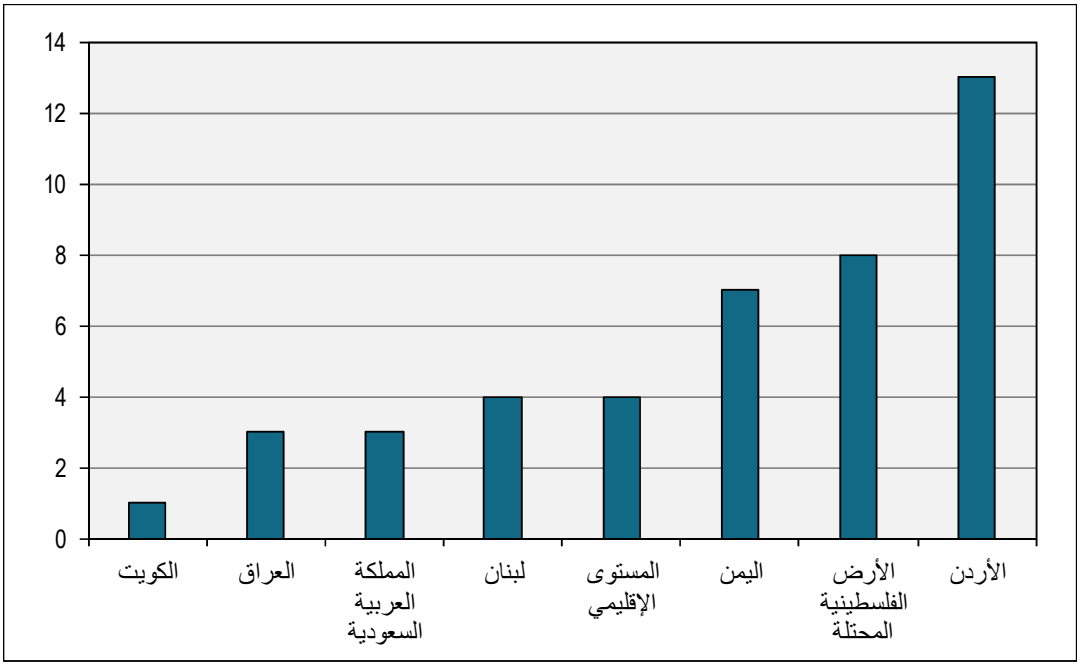

الشكل ١(ب): حجم حافظة التعاون التقني من خارج الميزانية بحسب البلد والإقليم في ٢٠١٤

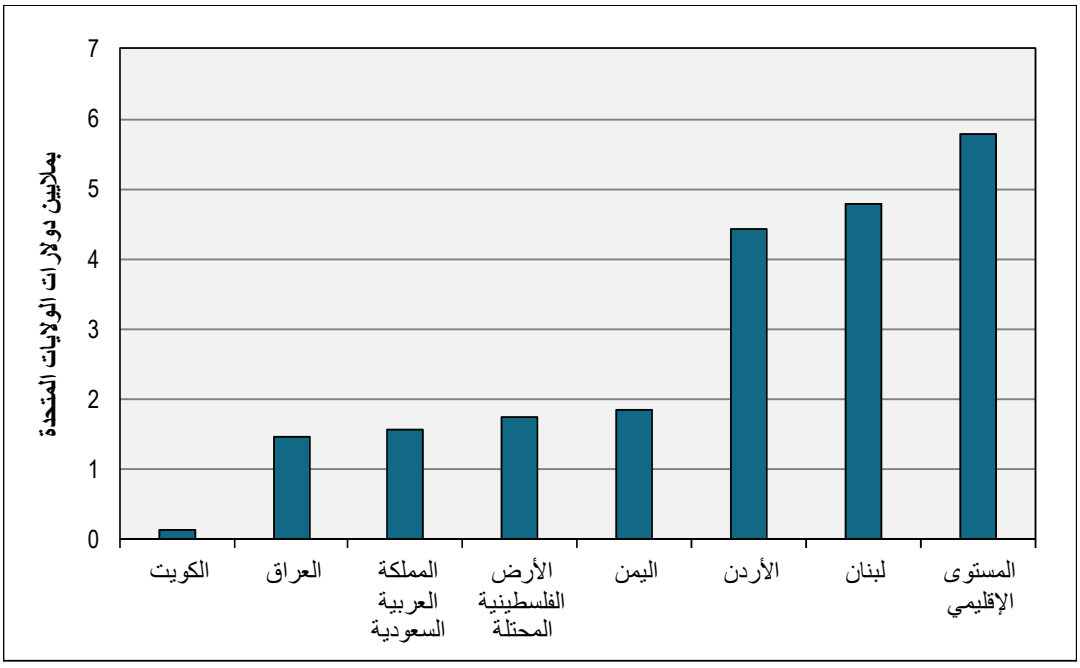

١٥. ومن حيث الأهداف الاستراتيجية الأربعة، فإنّ قيمة الإنفاق في عام ٢٠١٤ أكبر من قيمة خط الأساس في ٢٠٠٣ بالنسبة إلى الأهداف جميعها (انظر الشكل ٢). ومع زيادة بلغت ٢٥ ضعفاً خلال الفترة قيد الاستعراض، تلقى هدف الحوار الاجتماعي الإنفاق الأكبر في ٢٠١٤ وقد شهد أعلى زيادات لا سيما منذ عام ٢٠١٠.[°] أما الهدف المتعلق بمعايير العمل فقد احتل المرتبة الثانية من حيث قيمة الإنفاق في ٢٠١٤ وارتفع خلال الفترة قيد الاستعراض (٦ أضعاف) واتبع النموذج نفسه الذي اتبعه الحوار الاجتماعي (زيادة حادة في

[°] تعود هذه الزيادة أساساً إلى تزايد طلبات الهيئات المكونة على النشاط في مجال الحوار الاجتماعي عقب اندلاع الثورات العربية والزيادة اللاحقة في تمويل الشركاء في التنمية.

الإنفاق بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤). أما هدف العمالة فقد بلغ ذروة في عام ٢٠١٠،[٦] لكنه تراجع باطراد فيما بعد، واحتل المرتبة الثالثة من حيث قيمة الإنفاق في ٢٠١٤ (١,٨ مرة قيمته في ٢٠٠٣). وأخيراً، احتلت الحماية الاجتماعية المرتبة الرابعة من حيث إنفاقها في ٢٠١٤ (٤,٥ مرة قيمتها في ٢٠٠٣).

الشكل ٢: الإنفاق في موارد التعاون التقني من خارج الميزانية بحسب الهدف الاستراتيجي، ٢٠٠٣-٢٠١٤

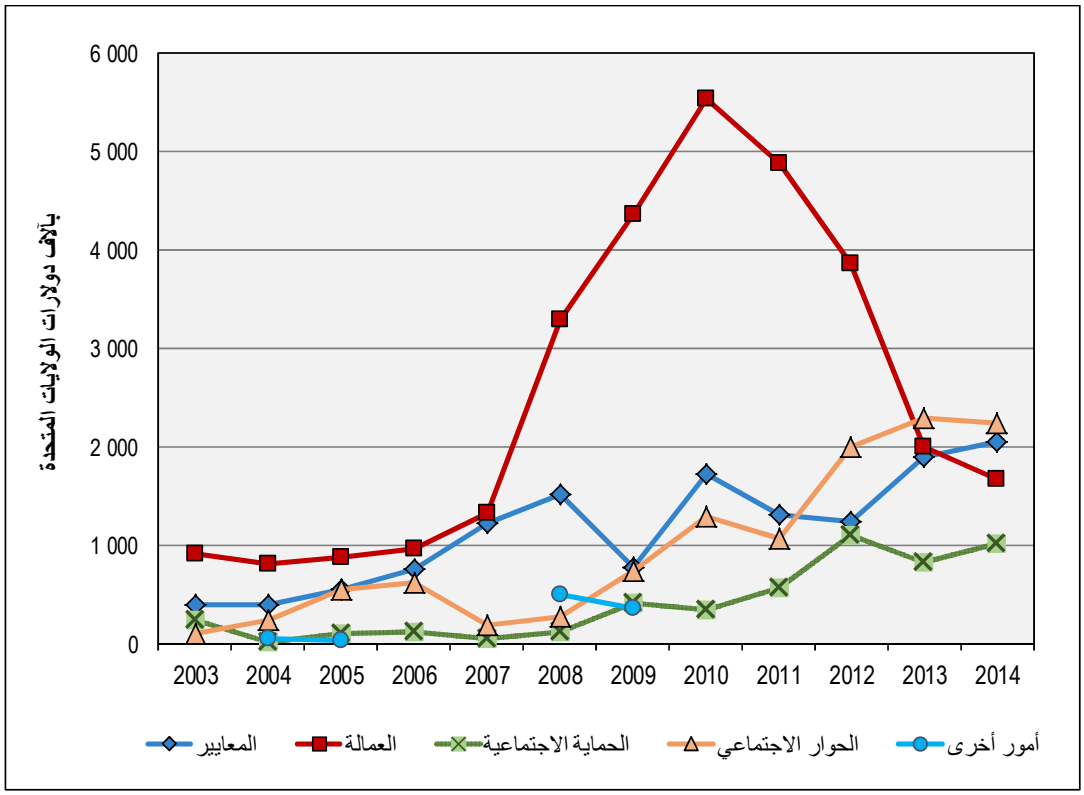

ثالثاً - النتائج المحرزة: بعض الأمثلة

١٦. يجري حالياً تنفيذ برامج قطرية كاملة للعمل اللائق في الأردن (٢٠١٢-٢٠١٥) وفي عُمان (٢٠١٤-٢٠١٦). وتعمل منظمة العمل الدولية، من خلال برنامجها القطري للعمل اللائق في الأردن، مع الحكومة ومع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل من أجل تعزيز ظروف عمل أفضل والحقوق في العمل والضمان الاجتماعي والعمالة مع التركيز على عمالة الشباب. ويعطي البرنامج القطري للعمل اللائق في عُمان الأولوية لإدراج القوى العاملة الوطنية في الاقتصاد (إضفاء الطابع العُماني) والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، أيد الشركاء الاجتماعيون برنامج العمل اللائق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ مع إعطاء الأولوية للمساعدة التقنية في مجالات إدارة سوق العمل والعمالة والحماية الاجتماعية. كما تدعم منظمة العمل الدولية الانتقال الاقتصادي والسياسي في اليمن، مع إرساء إطار تعاوني للمنظمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ يركز على إدارة سوق العمل والانتعاش الاقتصادي ومشاركة النساء في القوى العاملة والحماية الاجتماعية. ومن الممكن النظر في برامج قطرية جديدة للعمل اللائق لصالح البحرين واليمن في عام ٢٠١٥. وهناك أيضاً أطر للتعاون مع لبنان وقطر قيد الإجراء.

[٦] كان الدافع الأساسي إلى الذروة التي حدثت في عام ٢٠١٠، الموافقة على عدد من صناديق الأمم المتحدة التي كانت منظمة العمل الدولية جزءاً منها (صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والصناديق الاستئمانية) في لبنان والأرض الفلسطينية المحتلة والعراق.

تعزيز العمالة اللائقة، لا سيما لصالح الشباب

١٧. قامت منظمة العمل الدولية، من خلال الجهود التي تبذلها للنهوض بالعمالة اللائقة، لا سيما لصالح الشباب، بتدريب أكثر من ١٧٠٠ شخص من الشباب الفلسطيني ضمن برنامج "تعرف على قطاع الأعمال" خلال مرحلته الرائدة، وطورت مهاراتهم في تنظيم المشاريع من أجل العمل للحساب الخاص كخيار وظيفي. وبدءاً من شهر آب/ أغسطس ٢٠١٤، جرى تدريب أكثر من ١٦٠ معلماً على تنفيذ البرنامج، ١٢ منهم تلقوا تدريباً إضافياً وهم الآن بمثابة وسطاء وطنيين أساسيين. وإثر نجاح البرنامج الرائد، اتخذت وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي قراراً بإضفاء الطابع المحلي على برنامج "تعرف على قطاع الأعمال" ليشمل جميع مراكز التدريب المهني والمدارس الصناعية والمعاهد التقنية.

١٨. وفي الأردن، قامت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع مؤسسة الشباب العالمية، بتنفيذ مبادرة رائدة للارتقاء بالتلمذة الصناعية غير المنظمة في المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر في قطاع تصليح السيارات في عمان. وقد استفاد المتدربون الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٧ عاماً من هذا البرنامج، ووجد غالبيتهم عملاً بعد ذلك وأصبحوا معتمدين رسمياً. ومن شأن هذه الشهادات أن تسهّل الحراك من خلال اعتراف أصحاب العمل ومؤسسات التدريب بمهارات المتخرجين على المستوى الوطني.

١٩. وفي اليمن، دعمت منظمة العمل الدولية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضع خطة عمل وطنية بشأن عمالة الشباب، أيدها مجلس الوزراء في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. كما دعمت منظمة العمل الدولية إطلاق البرنامج التدريبي "مبادرة"، الذي وجه المرحلة التجريبية الأولى لبرنامج التدريب على تنظيم المشاريع على المستوى الجامعي في ما مجموعه ثماني جامعات يمنية. ويزود برنامج "مبادرة" المتخرجين بمهارات وتقنيات رئيسية في قطاع الأعمال من أجل تأسيس منشأة مستدامة.

تعزيز معلومات سوق العمل

٢٠. ساعدت منظمة العمل الدولية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اليمن على إجراء أول استقصاء عن القوى العاملة في عام ٢٠١٤. كما أضيف إلى الاستقصاء نموذج خاص بشأن هجرة اليد العاملة من أجل توليد معلومات عن سوق العمل تتناول جوانب محددة من نتائج سوق اليد العاملة المهاجرة. وكجزء من هذه المبادرة، دعمت منظمة العمل الدولية الوزارة في تطوير القدرات الداخلية من أجل تحليل معلومات سوق العمل ونشرها.

٢١. وفي لبنان، تزود منظمة العمل الدولية إدارة الإحصاء المركزي بالدعم التقني لتنفيذ المسح الوطني الأول للقوى العاملة والظروف المعيشية الأسرية. والهدف العام من هذا المسح هو تحسين كمية ونوعية المعلومات الإحصائية، مع التركيز بشكل خاص على تأثير الأزمة السورية في لبنان. وبدأ تنفيذ المسح في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ وسوف يستغرق ٢٤ شهراً. وهو أوسع مسح للأسر يجرى في لبنان وسيجري الاضطلاع به للمرة الأولى على مستوى الأقضية.

٢٢. وتدعم منظمة العمل الدولية بلدان مجلس التعاون الخليجي في تحسين نُظم المعلومات عن أسواق العمل ووضع سياسات نشطة لسوق العمل تشجع الجهات الوطنية على المشاركة في القطاع الخاص.

٢٣. وفي المملكة العربية السعودية، تقدم منظمة العمل الدولية الدعم إلى وزارة العمل من أجل ضمان الاتساق في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات العمل، علماً أن الهدف الأعم هو إضفاء الطابع السعودي على سوق العمل. وبغية تنوير هذه العملية، أعدت منظمة العمل الدولية مسحاً قطرياً يستعرض جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات العمل، القائمة والمخطط لها. وقدمت وزارة العمل يد العون لتنفيذ عددٍ من التوصيات الرئيسية التي خلص إليها التقرير، بما في ذلك إنشاء لجنة رفيعة المستوى ومشتركة بين الوزارات لاستعراض تأثير جميع السياسات الوطنية المعنية بالعمالة. وتقوم منظمة العمل الدولية حالياً، كجزء من عملها، بتزويد وزارة العمل بحزمة شاملة بشأن بناء القدرات، تتضمن سياسة الأجور والحوار الاجتماعي. كما تعمل منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع صندوق تنمية الموارد البشرية لوضع نظام سعودي وطني لتصنيف المهن.

تحسين الحماية الاجتماعية

٢٤. حقق الأردن بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية، عدة نتائج مرجعية في مجال الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التصديق على اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢) وإقرار قانون جديد بشأن الضمان الاجتماعي في عام ٢٠١٤. ويوسع القانون الجديد نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل جميع المنشآت ويعتمد تأمين الأمومة (الذي كان يقدم في السابق بموجب قانون مؤقت)، بالإضافة إلى وضع أحكام بشأن الاستدامة المالية طويلة الأجل لنظام معاشات التقاعد. كما تدعم منظمة العمل الدولية المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن من أجل وضع نظام شامل للضمان الاجتماعي وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي. وبين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٢، ارتفعت نسبة القوى العاملة المضمونة لدى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من ٣٦ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٥٧ في المائة عام ٢٠١٢.

٢٥. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، دعمت منظمة العمل الدولية إنشاء لجنة وطنية ثلاثية للضمان الاجتماعي برئاسة رئيس الوزراء. ومن شأن اللجنة أن تضع أول برنامج للضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص وأسرهم، إلى جانب القانون الجديد للضمان الاجتماعي الذي يقوم على معايير العمل الدولية وأفضل الممارسات. وأطلقت منظمة العمل الدولية دراسة اكتوارية تنظر في مختلف السيناريوهات لاعتماد برنامج للمعاشات التقاعدية للمسنين والمعوقين والورثة وتأمين الأمومة ونظام للتأمين ضد إصابات العمل. وتم التوصل إلى توافق ثلاثي بشأن الإطار السياسي لنظام الضمان الاجتماعي الجديد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، ومن المتوقع أن توضع الصيغة النهائية لقانون الضمان الاجتماعي الجديد، الذي تجري صياغته بمساعدة منظمة العمل الدولية، وأن يُعرض على مجلس الوزراء لاعتماده في النصف الأول من عام ٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك، تدعم منظمة العمل الدولية عملية إنشاء مؤسسة مستقلة للضمان الاجتماعي بإدارة مجلس ثلاثي، من شأنها أن تدير وتطبق النظام الوطني الجديد للضمان الاجتماعي على عمال القطاع الخاص. كما تقدم منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية إلى السلطة الفلسطينية لضمان استدامة نظام معاشات القطاع العام.

٢٦. وبمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية، اعتمدت حكومة المملكة العربية السعودية رسمياً نظاماً للتأمين ضد البطالة، ووضعت تشريعات جديدة لهذا الغرض في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. ويقدم هذا النظام الجديد إلى صاحب العمل والمستخدَم إعانات بنسبة ١ في المائة من راتبهم الأساسي لتمويل إعانات التأمين ضد البطالة لمدة ستة أشهر. واعتماد نظام التأمين ضد البطالة يجعل المملكة العربية السعودية حقاً البلد الثاني في المنطقة، بعد البحرين، الذي اعتمد نظاماً للتأمين ضد البطالة، على أساس مبدأ التضامن وتجميع المخاطر.

٢٧. وفي عُمان، توفر منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية للتصديق على الاتفاقية رقم ١٠٢ وتقييم الجدوى من اعتماد نظام للتأمين ضد البطالة.

٢٨. وتدعم منظمة العمل الدولية الإرساء التدريجي لأرضية الحماية الاجتماعية الوطنية في الأردن والأرض الفلسطينية المحتلة ومؤخراً في لبنان. وفي عام ٢٠١٢، أطلق الأردن أرضية الحماية الاجتماعية الوطنية الخاصة به، وأنشأ بالتالي مجلساً استشارياً ثلاثياً بمساعدة منظمة العمل الدولية. ومن خلال تقييم مالي، اقتُرحت خيارات وطرائق عدة من أجل تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية في الأردن تنفيذاً تدريجياً.

٢٩. وخلال الندوة الإقليمية التي عقدتها منظمة العمل الدولية بشأن الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية (أيار/ مايو ٢٠١٤)، حددت المنظمة استراتيجيات خاصة بكل بلد لمد نطاق الحماية الاجتماعية وإرساء أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية. وقد أفضت الندوة إلى موافقة إقليمية على وضع سياسات أكثر شمولاً للحماية الاجتماعية، وجرى تقديم اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية كشريكين في ائتلاف أرضيات الحماية الاجتماعية. وكمتابعة للندوة، سوف تعمل منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع مختلف الشركاء لوضع قاعدة بيانات للضمان الاجتماعي، تكون شاملة ومنسقة إقليمياً لصالح البلدان العربية.

تحسين معايير العمل الدولية للعمال المهاجرين

٣٠. من خلال الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية لتعزيز معايير العمل الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بالعمال المهاجرين، تمكنت المنظمة (منذ آب/ أغسطس ٢٠١٤) من ضمان مشاركة ٦٣ مصنعاً على نحو رسمي في برنامجها "عمل أفضل في الأردن"، أي ما يمثل أكثر من ٩٥ في المائة من القوى العاملة في قطاع الملبوسات. وبمساعدة منظمة العمل الدولية، جرى توقيع اتفاق أساسي بشأن المفاوضة الجماعية في قطاع الملبوسات عام ٢٠١٣، مما يضمن تمثيلاً أفضل لعشرات آلاف العمال المهاجرين. وفي عام ٢٠١٤، أنشأ برنامج "عمل أفضل في الأردن" مركز الحسن للعمال، وهو أول مركز ترفيهي من نوعه في الأردن يتجمع فيه العاملون المهاجرون في قطاع الملبوسات. وبالإضافة إلى غرفة الحواسيب وقاعة الرياضة والمرافق الرياضية الخارجية، يقدم المركز أيضاً دورات في ريادة المرأة وفي اللغة الإنكليزية واستخدام الحاسوب، ويوفر المشورة القانونية وخدمات دعم نقابات العمال.

٣١. وفي لبنان، تسعى منظمة العمل الدولية إلى تعزيز حقوق العاملات المنزليات المهاجرات وتضطلع بدور ريادي في دعم الحكومة بشأن عدد من المسائل السياسية والقانونية المرتبطة بحقوقهنّ وظروف عملهنّ، بما في ذلك تنفيذ عقد نموذجي موحد وتنظيم وكالات التوظيف الخاصة وتعزيز حق التنظيم بالنسبة إلى العمال المنزليين.

٣٢. وفي الأردن، تتعاون منظمة العمل الدولية مع اللجنة التوجيهية الوطنية لتعزيز الإنصاف في الأجر، في مجال إطلاق حملة توعية تستهدف صانعي السياسات وقادة المجتمع المحلي، بهدف تعزيز المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية. ومن أجل تقييم ثغرة الأجور بين الجنسين في سوق العمل تقييماً أفضل، أجرت منظمة العمل الدولية دراسة بشأن ثغرة الأجور بين الجنسين في قطاع التعليم الخاص في الأردن. وتستند هذه المبادرة إلى استنتاجات استعراض قانوني شامل أجري في عام ٢٠١٣ بفضل الدعم التقني لمنظمة العمل الدولية، وأوصى بإدخال تعديلات قانونية من أجل تعزيز المساواة في الأجر بين جميع العمال، تمشياً مع اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠).

مكافحة عمل الأطفال

٣٣. أطلق لبنان في ٢٠١٣، بمساعدة منظمة العمل الدولية، خطة العمل الوطنية الثلاثية الأولى للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى الدعم التقني الذي تقدمه منظمة العمل الدولية في تعميم خطة العمل الوطنية، تقوم كذلك بدعم تنفيذ دراسة استقصائية وطنية بشأن عمل الأطفال في لبنان في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٤. وفي الأردن، تقدم منظمة العمل الدولية الدعم التقني من أجل تنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال الذي استهل في عام ٢٠١١، على المستوى الوطني. ويرسي هذا الإطار البيئة التشريعية وآليات التنسيق بين الوزارات المعنية، بما في ذلك من خلال تحسين نُظم إحالة الدعاوى المتعلقة بعمل الأطفال واستحداث قاعدة بيانات بشأن عمل الأطفال.

٣٥. وفي اليمن، استكملت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء، دراستها الاستقصائية الوطنية الأولى بشأن عمل الأطفال في ٢٠١٠. وأظهرت الدراسة الاستقصائية أنّ ١,٦ ملايين طفل من أصل ٧,٧ ملايين في هذه المجموعة العمرية يعملون. ولمواجهة هذه الأرقام التي لا تبعث على الاطمئنان البتة، تهدف منظمة العمل الدولية إلى دعم برامج وقاية وإعادة تأهيل العمال الأطفال من خلال تعزيز قدرة الشركاء الثلاثيين ودمج مسألة عمل الأطفال في أنشطة وكالات الأمم المتحدة.

تعزيز الحوار الاجتماعي

٣٦. من خلال الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية لتعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي على المستوى الإقليمي، أطلقت المنظمة برنامجاً تدريبياً لمحو الأمية القانونية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، يهدف إلى تعزيز قدرة منظمات العمال على المشاركة بفعالية في النقاشات السياسية وتمثيل مصالح العمال وحقوقهم على نحو أفضل.

٣٧. وتعمل منظمة العمل الدولية أيضاً في لبنان وعُمان والأرض الفلسطينية المحتلة والأردن واليمن والمملكة العربية السعودية على مشروع إقليمي لتعزيز قدرة منظمات أصحاب العمل في المنطقة العربية في مجال صنع السياسات العامة القائمة على البينات. ومن المتوقع أن يرسي تدعيم قدرة المحاكم على تطوير سياسات وطنية استباقية والمساهمة بفعالية في عمليات صنع السياسات العامة، بيئة مؤاتية لاستدامة نمو المنشآت.

مواجهة أزمة اللاجئين السوريين

٣٨. يشكل السوريون أكبر شريحة من اللاجئين في لبنان والأردن على حد سواء، مع وجود قرابة ١,٢ مليون لاجئ مسجلين أو بانتظار تسجيلهم في لبنان، وأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ في الأردن (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، تحديث كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥). وكانت استجابة منظمة العمل الدولية موجهة نحو التنمية في الدعم الذي قدمته للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، حيث كان الهدف الجامع هو الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وتحقيقاً لهذا الغرض، تعمل منظمة العمل الدولية في البلدين لدعم عملية وضع سياسات غنية بفرص العمل وتعزيز سبل العيش والفرص المدرة للدخل في المجتمعات المحلية المضيفة والمتأثرة بأزمة اللاجئين السوريين ومواجهة أسوأ أشكال عمل الأطفال وأشكال العمل غير المقبولة.

٣٩. وفي الأردن، تركز منظمة العمل الدولية على تدخلات على المستوى المحلي تحفّز خلق الوظائف ونمو قطاع الأعمال وتستهدف المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين السوريين في محافظتي إربد والمفرق الشماليتين. كما تقوم منظمة العمل الدولية بتسهيل التحليل التشاركي لسلسلة القيم فيما بين المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين السوريين من أجل إرشاد برامج العمل التشاركية دعماً لفرص سبل عيش هذه المجتمعات المحلية. زد على ذلك أنّ منظمة العمل الدولية ستقوم، بالشراكة مع حكومة الأردن ومعهد فافو للدراسات الدولية التطبيقية، بإصدار التقييم الشامل الأول لآثار تدفق اللاجئين السوريين إلى سوق العمل الأردنية، في الربع الأول من عام ٢٠١٥.

٤٠. وفي لبنان، تركز تدخلات منظمة العمل الدولية على تعزيز قدرة المنتجين (الأفراد منهم والمجموعات) والعمال على الصمود في وجه أزمة اللاجئين السوريين في المناطق الريفية في شمال البلاد. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعم منظمة العمل الدولية استحداث وظائف أفضل في الزراعة والقطاعات ذات الصلة بالزراعة، مع دعم الارتقاء بسلاسل القيم من أجل تحسين الروابط بين الإنتاج والسوق.

٤١. وبغية مواجهة أسوأ أشكال عمل الأطفال وأشكال العمل غير المقبولة، دأبت منظمة العمل الدولية على العمل في البلدين من أجل دعم صنع السياسات القائمة على البينات وتعزيز القدرة المؤسسية والتنسيق. وفي الأردن، أجرت منظمة العمل الدولية تقييمين سريعين في قطاع الزراعة والقطاع الحضري غير المنظم في المجتمعات المحلية المضيفة، وتدعم المنظمة إنشاء لجنة فرعية تقنية بشأن عمل الأطفال السوريين برعاية اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال. وفي لبنان، أجرت منظمة العمل الدولية دراسة استقصائية بشأن العمال الأطفال في الشوارع، ومعظمهم من اللاجئين السوريين، بمشاركة اليونيسف ومنظمة إنقاذ الطفولة، وأطلقت خطة عمل وطنية بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

رابعاً - الآفاق

٤٢. يركز الإطار البرنامجي الجامع والأولويات التي تصبو إليها منظمة العمل الدولية في الدول العربية، على الحوار الاجتماعي الشامل والتشاركي وعلى تعزيز الحماية الاجتماعية وتقوية آليات حماية العمال المستضعفين، بمن فيهم النساء والعمال المهاجرون والعمال المنزليون والأشخاص المعوقون. كما تسعى منظمة العمل الدولية إلى تعزيز سياسات العمالة القائمة على البينات والبرامج النشطة لسوق العمل، مع تركيز أكثر ابتكاراً على الشباب وروح تنظيم المشاريع وتنمية المهارات. وتواصل منظمة العمل الدولية، من خلال برنامجها للعمل اللائق وهيكلها الثلاثي، تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والموجه نحو العمالة.

٤٣. والوضع السياسي العام غير المستقر الذي تشهده المنطقة ليس بمحفزٍ لوضع سياسات عامة مستدامة. وبسبب صعوبة الوصول إلى بلدان وأقاليم مثل العراق والأرض الفلسطينيةً المحتلة والجمهورية العربية السورية واليمن، يبقى تقديم برامج منظمة العمل الدولية على نحو فعال من أهم التحديات.

٤٤. وفي الماضي، كان تمويل المشاريع المركزة على العمالة في البلدان المتأثرة بالأزمات، مثل لبنان والعراق، موجهاً بشكل كبير من خلال الصناديق الاستئمانية متعددة الجهات المانحة التي تدعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. ومع نسبة ٣٠ في المائة من مجموع الأموال المعتمدة في المنطقة، كانت منظومة الأمم المتحدة المساهم الأكبر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. وأدى الإغلاق التدريجي لهذه الصناديق الاستئمانية إلى تراجع حصة الأمم المتحدة من الاعتمادات من نسبة ٥٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ إلى أقل من ١٠ في المائة في السنوات اللاحقة. ويجري الآن مناقشة إنشاء صناديق استئمانية جديدة متعددة الجهات المانحة، لا سيما كجزء من الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين السوريين.

٤٥. وتقاسم المعارف والإدارة القائمة على النتائج والتواصل المتين لضمان بروز النشاط الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في الميدان، ما فتئ يطرح تحديات كبيرة كما أشير إليه في تقييمات المشاريع وتقارير استعراض البرامج القطرية للعمل اللائق. ويتمثل تحد آخر في إدارة حافظات كبيرة للتعاون الإنمائي في بلدان ليس فيها لمنظمة العمل الدولية مكتب قطري. ولمواجهة تلك التحديات، يجري تنفيذ المزيد من نُظم الرصد الصارمة لكافة مشاريع المكتب الإقليمي للدول العربية بغية احترام المهل استناداً إلى الأهداف. كما يعمل المكتب الإقليمي للدول العربية على تعزيز نهج برنامجي بقدر أكبر لمقاربة التعاون الإنمائي وضمان آليات رصد وتقييم أكثر فعالية من أجل الإشراف على دورة إدارة المشاريع واستقاء الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة.

٤٦. وكان من شأن أزمة اللاجئين السوريين وتشعباتها سواء داخل البلاد أو في البلدان المجاورة، أن حوّلت اهتمام شركاء التنمية إلى الدعم الإنساني الذي تشتد الحاجة إليه. ولكن منذ عهد قريب، بدأ البلدان المضيفان (لبنان والأردن) ومنظومة الأمم المتحدة في التشديد بقدر أكبر على نهج متكامل لمواجهة الأزمة، يبرز الترابط بين الدعم على المستويين الإنساني والإنمائي. وفي هذا السياق، أطلقت الأمم المتحدة في نهاية عام ٢٠١٤ خطة الاستجابة الإقليمية لسوريا والصمود للاجئين السوريين، ٢٠١٥-٢٠١٦، التي تدمج الجوانب الإنمائية والإنسانية على حدٍ سواء. ومن شأن ذلك أن يزيد الطلب ويخلق فرصاً لدعم منظمة العمل الدولية في مجالات استحداث الوظائف وسبل العيش وتحسين ظروف العمل والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. ولا بد من دعم ذلك بالمشورة السياسية القائمة على بيانات صلبة وبحوث تقوم على البينات من أجل دعم الصمود الاقتصادي.

٤٧. وعند التطلع نحو المستقبل، ونظراً للوضع المتقلب على نحو متزايد في العراق ولبنان والجمهورية العربية السورية واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة (لا سيما فيما يتعلق بالأزمة الإنسانية التي شهدتها مؤخراً غزة)، سوف تسعى منظمة العمل الدولية إلى تعزيز جهوزيتها وقدرتها على العمل في حالات الطوارئ الهشة. وستواصل منظمة العمل الدولية، كجزء من استراتيجيتها الموجهة نحو التنمية، تعزيز القدرة على الصمود في حالات الطوارئ والأزمات من خلال تحقيق العمل اللائق والنهوض بالتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، وفي الوقت نفسه زيادة تركيزها على خدمات العمالة الطارئة والبرامج كثيفة العمالة وبرامج النقد مقابل العمل، وتجربة مخططات أرضية الحماية الاجتماعية في المجتمعات المحلية المضيفة المتأثرة بالأزمة (من قبيل إعانات الأطفال والتحويلات النقدية).

٤٨. كذلك، ستطور منظمة العمل الدولية قدرتها الإقليمية لتلبية الخدمات الضرورية للغاية في الدول العربية في مجالي تفتيش العمل وإدارة العمل. كما ستواصل العمل لتلبية طلبات دول الخليج فيما يتعلق باتساق السياسات بما في ذلك الرابط بين السياسات الصناعية وسياسات العمالة وهجرة اليد العاملة، المتوقع أن تزيد في ضوء التراجع الحاد الذي شهدته أسعار النفط مؤخراً. وستستمر منظمة العمل الدولية في التصدي للتحديات التي يواجهها العمال المهاجرون وبلدان مجلس التعاون الخليجي على حد سواء. ومن شأن العمل الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في هذا الصدد أن يدعم خفض تكاليف حراك اليد العاملة وتجنب الاستغلال في عملية التوظيف وحماية حقوق العمال وتحسين تنظيم وكالات التعيين والتوظيف الخاصة والإشراف عليها. ومن شأن الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية أن توفر إطاراً للبلدان المعنية من أجل العمل على إرساء طرائق تعيين أكثر فعالية وإنصافاً بالنسبة إلى العمال المهاجرين.

٤٩. وتمشياً مع استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، يجري حالياً وضع استراتيجية لحشد الموارد للدول العربية، من أجل دعم الجهود الإقليمية المبذولة للتصدي للأزمات في المنطقة وتلبية طلبات الهيئات المكونة في مختلف البلدان. وهدف الاستراتيجية من شقين: تنويع حشد الموارد من خلال تعزيز الشراكات مع مجموعة أكبر وأوسع من شركاء التنمية وتقوية القدرة الداخلية ووضع آليات لحشد الموارد. ومن السبل الممكنة للوفاء بالهدف الأول، استكشاف الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات،

لاسيما تلك القائمة في المنطقة أو لها تواجد كبير فيها (مثل المؤسسات في بلدان الخليج) واستكشاف التعاون بين بلدان الجنوب والإقدام على اتفاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص، تمشياً مع سياسة منظمة العمل الدولية ومبادئها التوجيهية المتفق عليها.

٥٠. وستواصل منظمة العمل الدولية العمل عن كثب مع شركاء الأمم المتحدة ضمن الإطار الشامل لعملية الاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة، لاسيما فيما يتعلق بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأطر الاستراتيجية للأمم المتحدة وصناديق توحيد أداء الأمم المتحدة وأطر الأمم المتحدة المتعلقة بالأزمة (مثل خطة الاستجابة الإقليمية لسوريا والصمود للاجئين السوريين). وفي عام ٢٠١٥، سيجري تعميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالنسبة إلى الأردن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ (الذي يحل محل إطار عمل الأمم المتحدة الثالث للمساعدة الإنمائية)، شأنه شأن الأطر الاستراتيجية الثلاثة للأمم المتحدة بالنسبة إلى الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية، المتوقع وضعها في صيغتها النهائية والموافقة عليها. زد على ذلك أنّه جرى إطلاق خطة الاستجابة الإقليمية لسوريا والصمود للاجئين السوريين إلى جانب خطة الصمود الوطني الأردنية وخطة التصدي للأزمة في لبنان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، في نهاية عام ٢٠١٤ وسيجري تنفيذها (رهناً بتوافر الموارد) بدءاً من عام ٢٠١٥. ولطالما شاركت منظمة العمل الدولية، ويتوقع أن تستمر في المشاركة بفعالية، في كافة هذه الآليات التي تقدم فرصاً إضافية لتوسيع نطاق التعاون الإنمائي. كما ستواصل منظمة العمل الدولية مشاركتها بفعالية في مشاورات ما بعد عام ٢٠١٥، على المستويين الإقليمي والقطري، بما في ذلك في العملية التي تقودها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا من أجل دعم جامعة الدول العربية في صياغة منظور عربي بشأن برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، صاغت منظمة العمل الدولية مؤخراً وثيقة بشأن مكون العمالة والعمل اللائق للهدف الإنمائي المستدام ٨ المقترح الذي يتناول النمو الشامل والعمل اللائق، سوف يستقي منها التقرير العربي عن التنمية المستدامة.

مشروع قرار

٥١. يطلب مجلس الإدارة إلى المكتب أن يوسع نطاق برنامج التعاون الإنمائي الخاص به في الدول العربية وأن يضع استراتيجية إقليمية لحشد الموارد، تمشياً مع استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ (على أن تنقح في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥).

ملحق

أول عشرة شركاء في التنمية بالنسبة إلى الدول العربية، ٢٠٠٨-٢٠١٤
(الاعتمادات في التعاون التقني من خارج الميزانية بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الشريك في التنمية	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
منظمة ووكالات الأمم المتحدة	1 215	7 579	582	1 331	134	719	817	**12 429**
الولايات المتحدة	3 158	–	4 088	3 078	1 000	–	995	**12 319**
المفوضية الأوروبية	–	–	486	2 122	–	–	4 789	**7 396**
سويسرا	–	–	972	983	2 249	500	–	**4 703**
التمويل الإنمائي المحلي	1 050	–	121	294	2 388	505	169	**4 527**
كندا	2 159	889	575	–	204	176	284	**4 286**
إيطاليا	3 786	–	–	–	–	–	–	**3 786**
الكويت	–	–	500	–	–	1 000	500	**2 000**
الشراكات بين القطاعين العام والخاص	221	300	134	265	120	394	269	**1 703**
النرويج	–	–	–	–	–	822	814	**1 635**